

## تقييم تجربة الحكومة الالكترونية بالجزائر

Evaluation of E-Government Experience in Algeria  
Evaluation de l'expérience E-Gouvernement en Algérieشطيبي رقية<sup>1</sup>\*

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 تاريخ القبول: 2022/05/18 تاريخ النشر: 2023/06/01

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تقدم الحكومة الجزائرية في تطبيق تجربة الجزائر الالكترونية 2013 وما هي أهم النتائج المحققة سنة 2020 وفق مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية . ولإعداد هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لتعريف الحكومة الالكترونية ومؤشر تنمية الحكومة الالكترونية، والمنهج التحليلي لتحليل نتائج مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تقدم ملحوظ في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية، حيث عرفت الجزائر انتقال من الدرجة المتوسطة إلى المرتفعة حسب هذا المؤشر، كما احتلت المرتبة 120 عالميا سنة 2020 بعدما كانت 130 سنة 2018، أما فيما يخص مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية = 0.5173، فهو مؤشر مرتفع

**الكلمات المفتاحية:** الحكومة الالكترونية، مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية، مؤشر الخدمات عبر الانترنت، مؤشر البنية التحتية للاتصالات، مؤشر رأس المال البشري، مشروع الجزائر الالكترونية.

**Abstract :**

This study aims to evaluate progress of the Algerian government in application of E-government experience 2013 and what's important results realized on 2020 according Government Development Index (EGDI) . and for the preparation of this study we relied on The descriptive method to defining E-government and EGDI , and the analytical method to analyzing the results of the indicators of EGDI. The study concluded remarkable progress in EGDI, where Algeria has known a transition from medium to high grade according this indicator, it also ranked 120 in the world for the year 2020 after it was 130 for the year 2018, concerning EDGI= 0.5173, which is a high indicator.

**Keywords:** government technology, government technology maturity index, e-government development index, Online Service Index Telecommunication Infrastructure Index, Humain Capital Index, e-Algeria project

**Résumé :**

Cette étude vise à évaluer le progrès du gouvernement algérien dans l'application de l'expérience d'E-Algérie 2013 et de montrer les plus importants résultats réalisées en 2020 selon l'indice de développement du E-gouvernement (IDEG) . Pour préparer cette étude, nous nous sommes appuyés

\*المؤلف المراسل

<sup>1</sup> Rokia chetibi, Abdelhamid Mehri-constantine2 university: Algeria, rokia.chetibi@univ-constantine2.dz.

sur la méthode descriptive pour définir le gouvernement électronique et l'indice de développement du E-gouvernement , et la méthode analytique pour analyser les résultats des indicateurs d' IDEG . et l'étude a conclu un progrès remarquable dans l'IDEG ou a connu l'Algérie une transition d'un degré moyen à élevé selon cet indice , elle s'est également classé au 120 au monde en 2020 après avoir été 130 en 2018, quant à l'indice IDEG = 0.5173 qui est un indicateur élevé.

**Mots clés :** gouvernement, Indice de service en line , Indice d'infrastructure de télécommunication, Indice du capital humain, projet e-Algérie.

## مقدمة

إن التطور السريع في علوم الاتصال وتقنية المعلومات كان له الأثر الأكبر في تطوير وتنمية أساليب الأعمال كافة، ولم يستثن ذلك الأعمال الحكومية من الدخول إلى شبكة الانترنت والاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فقد اتسمت العقود الأخيرة بتوجه دول العالم نحو تعميق استغلال الوسائل الحديثة في العمل الإداري والاتصال. وخاصة أن العمل الحكومي يتسم في معظم بلدان العمل بإجراءاته الروتينية الطويلة وباستغراق الكثير من الوقت والجهد المبذول. إن مشروع بناء الحكومة الإلكترونية يتمحور حول فكرة أساسية مفادها الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات، والتحضير اللازم للعنصر البشري، وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني بنسق إلكتروني موحد. يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف جميعا بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف، ويحقق لمؤسسات الأعمال على وجه الخصوص مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائفها المتعددة ضمن الاستخدامات المتميزة للاقتصاد الرقمي الافتراضي.

والحكومة الالكترونية هي نمط متطور وجديد من الإدارة العامة يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية فيما بينها ولقطاع الأعمال وللمواطنين. وذلك من خلال عرض المعلومات وإنجاز العديد من المعاملات الحكومية والتجارية عن طريق شبكة الانترنت، ومن ثم فقد أتاحت هذه التقنية للحكومة ومواطنيها فرصا للتواصل بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية المعتمدة.

وكباقي دول العالم تبنت الجزائر هذا النهج من التطور في الإدارة العامة حتى تتمكن من الاستفادة من الإيجابيات التي يدرها هذا المشروع سواء على الحكومة أو على المتعامل، حيث أطلقت من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أحد الملفات الكبرى وهو مشروع برنامج الجزائر الإلكترونية 2008-2013، الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث، والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

## إشكالية البحث:

من خلال ما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى تقدم الحكومة الجزائرية في تطبيق مشروع الجوائز الالكترونية 2013؟ وما هي أهم النتائج المحققة سنة 2020؟

## أهمية البحث:

يعتبر موضوع الحكومة الالكترونية من المواضيع الهامة في مختلف الوظائف والتعليم والصحة، الخدمات العامة، وقطاع الأعمال، تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية، وعدم القدرة على ضمان الوصول والاستخدام الرقمي على نطاق واسع وموثوق وكفاءة الموارد المرتبطة بها يعرضها إلى مخاطر يكون لها تأثير زيادة عدم المساواة، وبالتالي المعارضة وتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان.

## أهداف البحث:

في إطار إشكالية البحث وأهميته، يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على الحكومة الالكترونية وأهدافها؛
- عرض مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية؛
- معرفة تصنيف الجزائر حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية.

## منهج البحث:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث، اعتمدنا المنهج الوصفي لتعريف الحكومة الالكترونية ومؤشر تنمية الحكومة الالكترونية والمنهج التحليلي لتحليل نتائج مؤشرات تنمية الحكومة الالكترونية.

## تقسيمات البحث:

وبهدف معالجة إشكالية البحث، قسمنا موضوع بحثنا إلى:

أولا: الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية.

ثانيا: تقديم نموذج الأمم المتحدة لقياس تطور الحكومة الالكترونية.

ثالثا: تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحكومة الالكترونية لسنة 2020 .

## الدراسات السابقة:

▪ رفيقة بن عيشوبة (2018)، تنمية الحكومة الالكترونية في الدول العربية: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تنمية الحكومة الالكترونية في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى ملاحظة التقدم الملموس في كثير من الدول العربية في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات ومشاريع والتشريعات المتعلقة بالحكومة الالكترونية، وفي تطوير خدماتها الالكترونية من خلال الهواتف الذكية ومازال أمام الدول العربية الكثير من الجهد لبذله حتى تتمكن من مواكبة التطورات المتلاحقة في هذا المجال سواء على المستوى الوطني والإقليمي. وأوصت الدراسة على الدول العربية المتخلفة من بينها الجزائر فيما يخص تطور الحكومة الالكترونية إتباع استراتيجيات ذات الرؤية وخطط تنفيذ العملية من أجل الانتشار الفعال للخدمات الالكترونية المستدامة.

▪ غفصي توفيق، (2019)، إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول - بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مدى تقدم الجزائر في مجال العمل الحكومي الالكتروني، والمتطلبات الواجب تجسيدها لتحقيق حكومة الكترونية جزائرية فعالة. وقد توصلت الدراسة حسب استخدام مؤشر الأمم المتحدة في قياس أداء الحكومة الالكترونية ومقارنته مع بعض الدول المتقدمة عالميا وإقليميا في هذا المجال، تأخر المؤسسات الوطنية الجزائرية في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات العامة، حيث احتلت في تصنيف سنة 2018 المرتبة 130 عالميا الذي يرجع بالأساس إلى تدني مستوى الخدمات الالكترونية وتخلف البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

▪ يحيوي محمد، شلالي عبد القادر (2020)، تقييم مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر للفترة 2008-2018: يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى تقدم الحكومة الجزائرية في الانتقال نحو البيئة الرقمية وفق المؤشرات الاقتصادية المتاحة من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذا مؤشر الحكومة الالكترونية للتنمية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن ترتيب الجزائر عالميا لسنة 2018 تقدم بـ 20 مرتبة مقارنة بسنة 2016، أما فيما يخص مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية 0.4227 وهو مؤشر متوسط. حيث أن أهم عشرة تعاني منها الجزائر هي عدم قدرتها على تصنيع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا، بل مازالت في تبعية مباشرة للأسواق الأجنبية.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

التطرق إلى مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لسنة 2020.

## 1- الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية

سنتطرق فيما يلي إلى تعريف الحكومة الالكترونية وأهدافها:

### 1-1 مفهوم الحكومة الالكترونية

إن مفهوم الحكومة الالكترونية بدأ في التطور على المستوى العالمي أواخر سنة 1995، حيث بدأت هيئة البريد الالكتروني في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيقه على إدارتها. ومع ذلك فإن أول استخدام لهذا المفهوم على المستويين الرسمي والسياسي فكان في مؤتمر نابولي بايطاليا في شهر مارس من سنة 2001. ومصطلح "الحكومة" يقصد به هنا تدبير الشؤون العامة وليس فقط المؤسسات المكلفة بذلك (بن عيشوبة، 2018، ص.65).

والحكومة الالكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية، أي التقليدية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الالكترونية وأنظمة المعلوماتية، في حيث تحاكي الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة (غفصي، 2019، ص.343).

كما تعرف الحكومة الالكترونية بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين وانجاز المعاملات عبر شبكة الانترنت بسرعة ودقة متناهيتين، وتكاليف ومجهود أقل، ومن خلال موقع واحد على الشبكة (بن عيشوبة، 2018، ص.66).

ويمكن تعريف الحكومة الالكترونية بأنها تغيير أسلوب أداء الخدمة من أسلوب يتميز بشكل من الروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات إلى أسلوب يتميز بشكل الكتروني يمكن من خلاله تقديم الخدمة للمواطن بطريقة سهلة عبر شبكة الانترنت مما يوفر الكثير من الجهد والمال للمواطن، فتتخفف بذلك تكلفة أداء الخدمة (سلامي، بوشي، 2019، ص.957).

## 1-2- أهداف الحكومة الالكترونية

من الأهداف الرئيسية التي يمكن تحقيقها من خلال الحكومة الالكترونية ما يلي (بن عيشوبة، 2018، ص-ص.67-68):

- رفع مستوى الأداء: إمكانية انتقال المعلومات بدقة بين الدوائر الحكومية المختلفة، مما يقلص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات من القطاعات التجارية والمواطنين.
- زيادة دقة البيانات: وهذا نظرا لتوافر إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة من جهة الإدخال الأولية.
- الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية: سيصبح بالمستطاع توجيه الطاقات البشرية للعمل في مهام وأعمال أكثر إنتاجية.
- زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة في الأداء: ويتم ذلك من خلال إيجاد طرق أفضل لمشاركة المواطنين في العملية التنفيذية.
- رفع كفاءة أداء العاملين: باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتغيير ثقافة المؤسسة.

▪ مواكبة التطور التكنولوجي: وهذا ما يخدم مصلحة المواطن ويسهل الإجراءات المتبعة في الجهات الحكومية وغير الحكومية.

▪ دعم النمو الاقتصادي: وهذا من خلال توفير البنية الاقتصادية المناسبة والتي يمكنها تدعيم تطبيقات الحكومة الالكترونية.

وبالإضافة إلى الأهداف السابقة نجد أهدافا أخرى عامة غير مباشرة يصعب ترجمتها إلى مكاسب مادية ملموسة مثل (مطاي، بن شنيينة، 2019، ص.180):

▪ التقليل من الأخطاء المرتبطة بالعامل الإنساني؛

▪ التوافق مع بقية دول العالم خصوصا المتقدمة؛

▪ زيادة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

## 2- تقديم نموذج الأمم المتحدة لقياس تطور الحكومة الالكترونية

مؤشر الأمم المتحدة لقياس تطور الحكومة الالكترونية عن طريق مؤشر التنمية الحكومية الالكترونية E-Government Development Index (EGDI) هو عبارة عن مؤشر مركب يقيس مدى استعداد وقدرة الإدارات الوطنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات العمومية، فهو يركز على دراسة معمقة لتواجد 193 دولة عضوة بالأمم المتحدة على شبكة الانترنت، حيث يقيم الخصائص التقنية للمواقع الوطنية الالكترونية على شبكة الانترنت فضلا عن سياسات الحكومة الالكترونية واستراتيجيات تطبيقها بشكل عام، وعلى وجه الخصوص قطاعات تقديم الخدمات الأساسية الممثلة في المالية، التربية والتعليم، الصحة، العمل والخدمات الاجتماعية. (غفصي توفيق، 2019، ص.348).

مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية هو مؤشر مركب على أساس المتوسط المرجح لثلاثة مؤشرات قياسية تتمثل في (عبد السلام، 23 و 24 أبريل 2018، ص.10) :

▪ مؤشر الخدمات عبر الانترنت: **Online Service Index (OSI)** ، يتم حساب هذا المؤشر استنادا إلى البيانات التي تم جمعها من استبيان مسح مستقل يقيم التواجد الوطني على الانترنت لـ 193 دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة.

▪ مؤشر البنية التحتية للاتصالات: **Telecommunication Infrastructure Index (TII)** ويحسب استنادا إلى البيانات المقدمة من قبل اتحاد الاتصالات الدولية السلكية واللاسلكية.

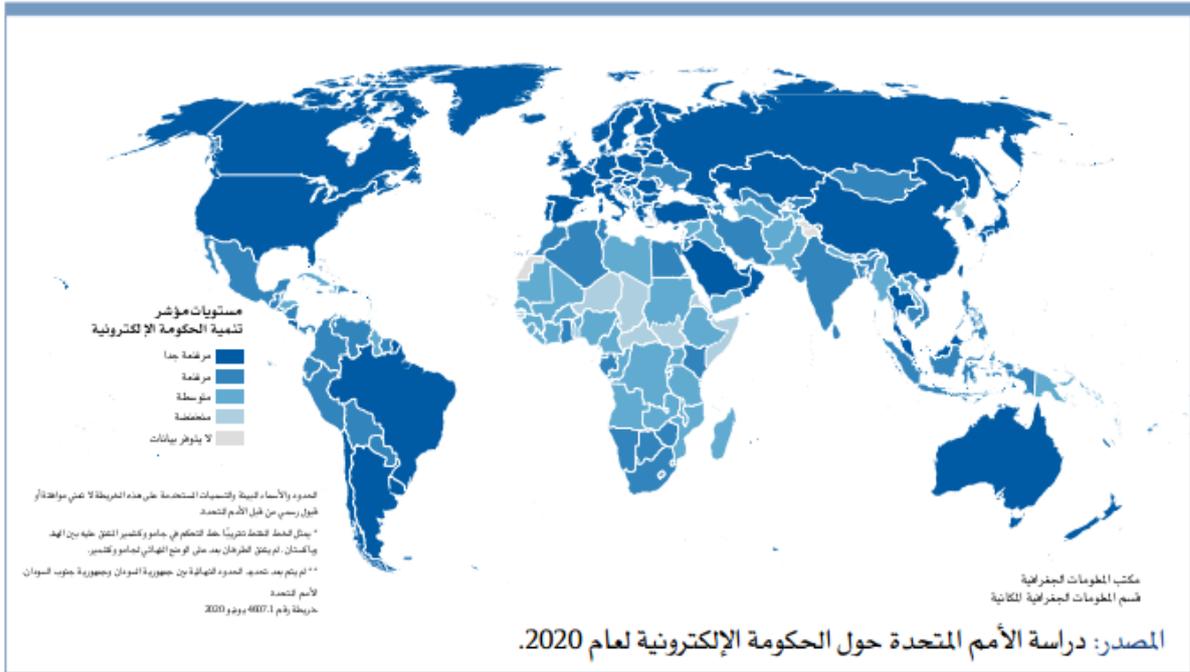
- مؤشر رأس المال البشري: **Humain Capital Index (HCI)** ، يحسب استنادا إلى البيانات المقدمة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو".

لتكتمل العلاقة النهائية كما يلي:

$$EGDI=113(OSI_{normalized} + TII_{normalized} + HCI_{normalized})$$

تعكس دراسة عام 2020 المزيد من التحسن في الاتجاهات العالمية في تنمية الحكومة الالكترونية وانتقال العديد من الدول من المستويات الدنيا إلى المستويات الأعلى للاستثمار الأجنبي المباشر. وتوضح الخريطة في الشكل 2 التوزيع الجغرافي للمجموعات الأربعة من مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية:

### الشكل 1: التوزيع الجغرافي للمجموعات الأربعة من مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية 2020



المصدر: الأمم المتحدة، 2020، ص.3.

ومن الخريطة نلاحظ وجود أربعة فئات هي (الأمم المتحدة، 2020، ص-ص. 2-3):

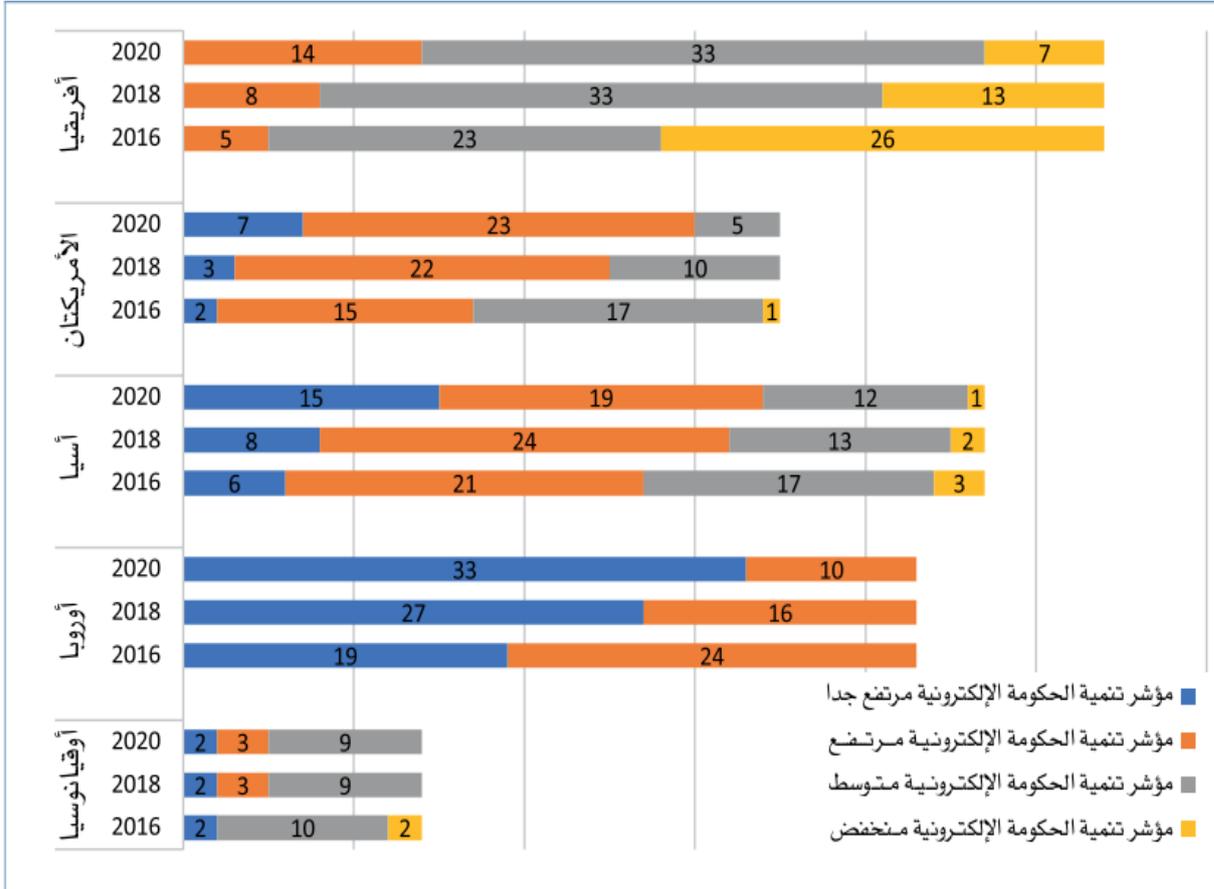
- **مرتفعة جدا:** تتمتع 57 دولة بقيم مؤشر تنمية حكومة الالكترونية مرتفعة جدا من 0.75 إلى 1.00، مقارنة بـ 40 دولة في عام 2018 مع زيادة بنسبة 43% لهذه المجموعة.
- **مرتفعة :** والتي من بينها الجزائر .
- **متوسطة :** توجد 69 دولة ذات قيم مؤشر تنمية حكومة الالكترونية مرتفعة تتراوح من 0.5 إلى 0.75، و 59 دولة في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية ذات قيم متوسطة تتراوح بين 0.25 إلى 0.50.

- **ضعيفة** : فقط ثمانى دول لديها قيم مؤشر تنمية حكومة الكترونية منخفضة 0.00 إلى 0.25، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 50% في عدد الدول في هذه الفئة في عام 2018

## 2-1- الاتجاهات الاقليمية

تحرز جميع الأقاليم تقدماً في تنمية الحكومة الالكترونية، كما يتضح من ارتفاع متوسط قيم مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية. لا تزال أوروبا في المقدمة، مع الدول ذات النسب المرتفعة في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المرتفع جداً (58%)، تليها آسيا (26%) والأمريكتان (12%) وأوقيانوسيا (4%) (الأمم المتحدة، 2020، ص. xxvii). والشكل التالي يوضح التوزيع الإقليمي للدول حسب مستوى مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية 2016 و2018 و2020 (الأمم المتحدة، 2020، ص. xxvii):

### الشكل 2: التوزيع الإقليمي للدول حسب مستوى مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية 2016 و2018 و2020



المصدر: الأمم المتحدة، 2020، ص. xxvii .

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه:

- تحسن ملحوظ لجميع القارات في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية من 2016 إلى 2020 ؛

- أكبر مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية بدرجة مرتفع جدا كان للقارة الأوروبية حيث بلغ عدد الدول 33 دولة سنة 2020؛
- انعدام مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية متوسط ومنخفض في القارة الأوروبية؛
- ارتفاع مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية منخفض في القارة الافريقية بـ 7 دول؛
- انعدام مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية منخفض في أوقيانوسيا سنة 2018 و 2020 بعدما كان عدد الدول 2 سنة 2016 .

وفي افريقيا، على الرغم من أن الدول لا تزال متأخرة عن مناطق أخرى، هناك علامات ايجابية على تقدم ملحوظ. افريقيا لديها أكبر حصة من الدول التي انتقلت إلى مجموعة تنمية الحكومة الالكترونية ذات المؤشر المرتفع (15 دولة، أو 28%). فقط 7 دول من أصل 54 دولة في المنطقة لا تزال في المجموعة الأقل لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية ومع ذلك، فإن الفجوات المستمرة في البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري قد منعت العديد من الدول في هذه المنطقة من الانتقال إلى مستويات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية الأعلى. أصبحت آسيا ثاني أكثر المناطق تقدما في تنمية الحكومة الالكترونية، حيث ارتفع متوسط قيمة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية من 0,58 في عام 2018 إلى 0,64 في عام 2020. كما تضم آسيا أكبر عدد من الدول (8) التي حسنت تصنيفاتها في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية بأكثر من 15 موضع. في الأمريكيتين، 86% من الدول الـ 35 التي شملها الاستطلاع لديها قيم مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية مرتفع أو مرتفع جدا. تتمتع أوروبا بالتطور الأكثر تجانسا للحكومة الالكترونية، وكانت رائدة على مستوى العالم منذ بدء الدراسة. أوقيانوسيا لها دول في نهاية الرسم البياني؛ بينما تحتل استراليا المرتبة الخامسة ونيوزيلندا في المرتبة الثامنة بشكل عام إن متوسط قيمة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية للدول الأخرى في هذه المنطقة يبلغ 0,44 وهو أقل بشكل ملحوظ من المتوسط العالمي (0,60).

تضم أوروبا النسبة الأكبر من الدول (93%) التي تقدم خدمات على الانترنت للسكان الضعفاء، تليها الأمريكتان (84%) وآسيا (80%) وأوقيانوسيا (65%) و افريقيا (55%). من بين المجموعات الضعيفة، الشباب هم أهداف الخدمة الرئيسية للعديد من الدول، ويبدو أن الناس الذين يعيشون في فقر والمهاجرين قد تم إهمالهم إلى حد كبير. (الأمم المتحدة، 2020، ص. xxvii).

وتجدر الإشارة أنه في دراسة عام 2020، تنقسم كل مجموعة من مجموعات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية إلى أربعة فواصل محددة بشكل متساو، أو أربعة مجموعات، تسمى بمعدلات التصنيف، للحصول على رؤية أفضل لحالات المجموعات الفرعية من الدول ذات مستويات أداء مماثلة ندرج الجدول التالي (الأمم المتحدة، 2020، ص. 5):

الجدول 1: معدل تصنيف الفئات داخل مجموعات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية

مؤشر تنمية حكومة الالكترونية منخفض				مؤشر تنمية حكومة الالكترونية متوسط				مؤشر تنمية حكومة الالكترونية مرتفع				مؤشر تنمية حكومة الالكترونية مرتفع جدا			
L1	L2	L3	LM	M1	M2	M3	MH	H1	H2	H3	HV	V1	V2	V3	VH

المصدر: الأمم المتحدة، 2020، ص5

ونلاحظ من خلال الجدول تصنيف الفئات داخل أربعة مجموعات مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية كالتالي:

- مؤشر تنمية حكومة الالكترونية مرتفع جدا يتضمن تصنيف V1.V2.V3.VH
- مؤشر تنمية حكومة الالكترونية مرتفع H1.H2.H3.HV
- مؤشر تنمية حكومة الالكترونية متوسط M1.M2.M3.MH
- مؤشر تنمية حكومة الالكترونية منخفض L1.L2.L3.LM

وفيما يلي نقدم تحليل تصنيف الدول لقارة افريقيا ل 14 دولة.

2-2 إفريقيا تحليل تصنيف الدول

يعرض الجدول رقم 2 نتائج الدراسة الرئيسية ل 14 دولة في افريقيا مع أعلى قيم لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في عام 2020. هذه الدول تكون في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المرتفع، وبترتيب تنازلي، يتم تقسيمها أيضا إلى فئات تصنيف HV و H3 و H2 و H1. كما كان الحال في دراسة عام 2018، فإن أربع دول فقط (موريشيوس، سيشيل، جنوب افريقيا وتونس) تكون من بين أفضل 100 دولة من حيث الترتيب العام لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية، مع قيم أعلى من المتوسط العالمي البالغ 0,60. (الأمم المتحدة، 2020، ص. 49).

وفيما يلي الجدول 2 يعرض الدول ذات أعلى قيم في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في إفريقيا:

## الجدول 2: الدول ذات أعلى قيم في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في إفريقيا

الدولة	فئة التصنيف	المنطقة الفرعية	تصنيف مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية	قيم مؤشر الخدمة عبر الانترنت	قيم مؤشر رأسمال البشري	قيم مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (2020)	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (2018)
موريشيوس	HV	شرق افريقيا	63	0.7000	0.7911	0.6677	0.7196	0.6678
جزر سيشيل	H3	شرق افريقيا	76	0.6176	0.7660	0.6925	0.6920	0.6163
جنوب افريقيا	H3	افريقيا الجنوبية	78	0.7471	0.7371	0.5832	0.6891	0.6618
تونس	H3	شمال افريقيا	91	0.6235	0.6974	0.6369	0.6525	0.6254
غانا	H2	غرب افريقيا	101	0.6353	0.5930	0.5596	0.5960	0.539
ناميبيا*	H2	افريقيا الجنوبية	104	0.5235	0.6558	0.5447	0.5747	0.4554
المغرب	H2	شمال افريقيا	106	0.5235	0.6152	0.5800	0.5729	0.5214
كابوفيريدي*	H2	غرب افريقيا	110	0.5000	0.6337	0.5476	0.5604	0.498
مصر*	H1	شمال افريقيا	111	0.5706	0.6192	0.4683	0.5527	0.488
غابون*	H1	وسط افريقيا	113	0.3235	0.6719	0.6250	0.5401	0.4313
بوتسوانا*	H1	افريقيا الجنوبية	115	0.3647	0.6911	0.5591	0.5383	0.4253
كينيا*	H1	شرق افريقيا	116	0.6765	0.5812	0.3402	0.5326	0.4541
الجزائر*	H1	شمال افريقيا	120	0.2765	0.6966	0.5787	0.5173	0.4227
زمبابوي	H1	شرق افريقيا	126	0.5235	0.6135	0.3688	0.5019	0.3692

\*الدول التي انتقلت من المستوى المتوسط إلى المرتفع في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في عام 2020.

المصدر: الأمم المتحدة، 2020، ص. 49.

نلاحظ من خلال الجدول (الأمم المتحدة، 2020، ص-ص. 49-50):

- أن موريشيوس تأتي في أعلى تصنيف (HV) من مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المرتفع وتظل المتصدر الإقليمية في تنمية الحكومة الالكترونية.
- يأتي بعد موريشيوس جزر سيشيل و جنوب افريقيا وتونس، وجميعهم في فئة تصنيف (H3).
- في حين أن معظم دول المنطقة لا تزال جزءا من مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية المتوسط، انتقلت ثماني دول (ناميبيا، كابو فيريدي، مصر، الغابون، بوتسوانا، كينيا، الجزائر وزمبابوي) من المجموعة المتوسطة إلى المجموعة المرتفعة لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في عام 2020.

- وجود تحسن في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لعام 2020 مقارنة بعام 2018. على سبيل المثال:
  - ارتفاع مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لمصر من 0.488 عام 2018 إلى 0.5527 عام 2020؛
  - ارتفاع مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لكابو فيردي من 0.498 عام 2018 إلى 0.5604 عام 2020.
- ويدعم العدد المتزايد من الدول الإفريقية في المجموعة المرتفعة التأكيد على أن المنطقة تشهد تحولاً رقمياً. تقود زيادة الاستثمار في البنية التحتية وتوفير الخدمات عبر الانترنت الانتقالات التصاعدية في تصنيفات مؤشر الحكومة الالكترونية بشكل رئيسي (ينعكس ذلك في ارتفاع متوسط قيم مؤشر البنية التحتية للاتصالات بمقدار 0.1171 نقطة ومؤشر الخدمة عبر الانترنت بمقدار 0.0071)، وزيادة بنسبة 28% في اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة والتي تعتبر اتجاهات مشجعة لرقمنة المنطقة. (الأمم المتحدة، 2020، ص. 50)

### 3- تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحكومة الالكترونية لسنة 2020

أطلقت الجزائر من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أحد الملفات الكبرى وهو مشروع برنامج الجزائر الإلكترونية 2008-2013، الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث، والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. وقبل التطرق إلى تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحكومة الالكترونية يجدر بنا تقديم مشروع الجزائر الالكترونية 2013.

### 3-1- مشروع الجزائر الالكترونية E-Algérie 2013

يعد مشروع الجزائر الالكترونية من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بداية من العام 2009، في إطار تشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال (فرطاس، 2016، ص 316).

مع الأخذ في الحسبان التغيرات العميقة والسريعة التي يمر بها العالم، عملت الجزائر على زيادة جاذبية الدولة وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ساهمت الحكومة في تقوية وتحسين أداء المرافق، لذلك معظم البوابات تم تصميم الوصول إلى الخدمات العامة الإلكترونية وفقاً لمبدأ "دورة الحياة"، أي تصنيف الخدمات عامة بناءً على الأحداث المهمة في حياة الفرد أو الشركة: ولادة، دراسات، إسكان، صحة، خلق الأعمال والاستثمار والضرائب (Borhane, Soltani, 2020, P.411).

ومن هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الاستراتيجي إلى الإسراع في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات، الإدارة العمومية، قطاع التربية

والتعليم...)، بما يساهم في عصنة الإدارة العمومية ويجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين. وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحيين السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية التنموية (فرطاس، 2016، ص 316).

وتضمن تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية البرامج الأساسية التالية (فرطاس، 2016، ص 317):

- **برنامج تطوير التشريعات:** والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات.
  - **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.
  - **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.
  - **برنامج التطوير الفني:** يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية، والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وقواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.
  - **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية، بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل، التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية، التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية، بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.
  - **برنامج الإعلام والتوعية:** من خلال إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية.
- ومن أهم القطاعات التي عرفت فيها الحكومة الالكترونية تقدما ملحوظا هي (سلامي، بوشي، 2019، ص 958):
- **في قطاع الداخلية والجماعات المحلية:** قد تم رقمنة مصلحة الحالة المدنية، إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية، إطلاق جوازات السفر الالكترونية، البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الالكترونيين، التسجيل الالكتروني للحج.
  - **في القطاع الصحي:** إنشاء البطاقة الالكترونية للصحة "الشفاء" وتأسيس الملف الطبي الالكتروني للمريض.
  - **في القطاع المصرفي:** عرف القطاع المصرفي في الجزائر قفزة نوعية في إطار عصنة الخدمات المالية والانتقال من المعاملات التقليدية إلى المعاملات الالكترونية من خلال بطاقة المصرفية الالكترونية إلى بطاقة الائتمان الممغنطة التي أعطت للبنك مكانة بارزة. ومن ثم إن المصارف أوجدت آليات مصرفية مبتكرة وحديثة

استنادا إلى الثورة الحاصلة في المجال الالكتروني، فالمصارف تملك أدوات مصرفية قابلة للتطور بفاعلية وكفاءة مالية بمساندة التجارة الالكترونية.

- **في القطاع التجاري:** حيث نجد المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في أبريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الالكتروني بواسطة إجراء الكتروني (ج ر رقم 21 المؤرخة في 11 أبريل 2018). كما أطلقت بريد الجزائر بطاقة الائتمان جديدة في أواخر عام 2016 تحت تسمية البطاقة الذهبية، بهدف تنشيط الدفع الالكتروني في الجزائر وتسهيل عملية الدفع بخصوص فواتير تأخذ الكثير من الوقت والجهد.
- **في قطاع التربية والتعليم العالي:** شبكة للاطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط، التسجيل الجامعي الأولي للحاملين الجدد لشهادة البكالوريا. منصة التعليم عن بعد E-Learning

### 3-2- تقييم مشروع الجزائر الالكترونية

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر أدرجت مشروع الجزائر الالكترونية 2013 ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام الكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الانترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني (خوارة، 2021، ص-ص 114-115).

ولقد قدرت نسبة إنجاز مشروع الجزائر الالكترونية 2013 بنسبة 28٪ سنة 2018. إلى جانب اسم المشروع تم تعديله ليصبح "الجزائر الإلكترونية"، لأنه أصبح من المستحيل تحديد موعد نهائي لتحقيق مثل هذا الهدف (, lounes , P.500, 2018).

ونورد الجدول التالي لتصنيف الجزائر حسب مؤشر الحكومة الالكترونية بكل مكوناته لسنة 2020:

### الجدول 3: تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحكومة الالكترونية بكل مكوناته لسنة 2020

الدولة	فئة التصنيف	المنطقة الفرعية	تصنيف مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية	قيم مؤشر الخدمة عبر الانترنت	قيم مؤشر رأس مال البشري	قيم مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (2020)	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (2018)
تونس	H3	شمال افريقيا	91	0.6235	0.6974	0.6369	0.6525	0.6254
المغرب	H2	شمال افريقيا	106	0.5235	0.6152	0.5800	0.5729	0.5214
مصر	H1	شمال افريقيا	111	0.5706	0.6192	0.4683	0.5527	0.488
الجزائر	H1	شمال افريقيا	120	0.2765	0.6966	0.5787	0.5173	0.4227

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم 2.

نلاحظ من خلال الجدول:

▪ أن ترتيب الحكومة الالكترونية في الجزائر لسنة 2020، جاء في المركز 120، وذلك ضمن 193 دولة شملتها الدراسة، في حين احتلت المركز 130 في نفس الدراسة الدورية وذلك سنة 2018، أي أنها تقدمت بـ 10 درجات؛

▪ بمقارنة دول المغرب وتونس نجدتها ضعيفة جدا فتونس مثلا تحتل مركز متقدم جدا 91 والمغرب 106 .

▪ ارتفاع مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية للجزائر من 0.4227 لعام 2018 إلى 0.5173 لعام 2020.

وبما أن مؤشر الحكومة الالكترونية يتكون من ثلاث مقاييس هي:

▪ مؤشر الخدمة عبر الانترنت: من خلال الجدول يتضح أن أضعف نتيجة تحصلت عليها الجزائر تخص مؤشر الخدمة عبر الانترنت وهي 0.2765 مقارنة بمؤشر رأس المال البشري ومؤشر البنية التحتية للاتصالات من جهة ومقارنة بمصر والمغرب وتونس من جهة أخرى.

ونفسر تأخر الجزائر في هذا المجال إلى النقاط التالية (بشاري، 2020، ص.591) :

- الأسعار المرتفعة للهواتف الذكية؛
- ضعف الربط الجغرافي بالانترنت عالية التدفق؛
- عدم تطوير تطبيقات ذكية للهواتف؛
- عدم توفر آخر التكنولوجيا الحديثة؛
- ضعف في التجارة الالكترونية
- تأخر تطوير الإدارة الالكترونية؛
- مشاكل الأمن السبراني؛

- مشاكل تنظيمية وعدم ملائمة التشريعات؛
- ضعف في انتاج سلع وخدمات عالية الجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **مؤشر رأس مال البشري**: عرفت الجزائر أفضل نتيجة فيما يخص مؤشر رأس مال البشري بـ 0.6966، الذي يشمل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار، وإجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس، والسنوات المتوقعة من التعليم ومتوسط سنوات الدراسة إذ تفوقت على كل من المغرب ومصر .
- **مؤشر البنية التحتية للاتصالات**: نجده بـ 0.5787 منخفض مقارنة مع كل من تونس 0.6974 والمغرب 0.5800 ومرتفع مقارنة بمصر 0.4683.

والجدول التالي يستعرض تطور تصنيف الجزائر حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية بين سنتي 2008 و2020

#### الجدول 4: تطور تصنيف الجزائر حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية بين سنتي 2008 و2020

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
المرتبة	121	131	132	136	150	130	120

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على غفصي، 2019، ص.353

يظهر الجدول تذبذبا لترتيب الجزائر في مجال الحكومة الالكترونية خلال العشر السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت في المرتبة 121 في سنة 2008، عرفت تراجعاً مستمرا بين سنتي 2010 و2016، حيث احتلت في آخرها المرتبة 150 لتعرف تقدماً في سنة 2018 إلى المرتبة 130 وفي سنة 2020 إلى المرتبة 120 على المستوى العالمي .

#### الخاتمة

إن دراسة الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية عام 2020 تظهر المزيد من التحسن في الاتجاهات العالمية في تنمية الحكومة الالكترونية وانتقال العديد من الدول من المستويات الدنيا إلى المستويات الأعلى وهذا يظهر بشكل واضح من خلال تحليل افريقيا حيث أن أربع دول فقط (موريشيوس، سيشيل، جنوب افريقيا وتونس) تكون من بين أفضل 100 دولة من حيث الترتيب العام لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية.

ولقد انتقلت ثماني دول (ناميبيا، كابو فيردي، مصر، الغابون، بوتسوانا، كينيا، الجزائر وزمبابوي) من المجموعة المتوسطة إلى المجموعة المرتفعة لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في عام 2020، ويدعم العدد المتزايد من الدول الإفريقية في المجموعة المرتفعة التأكيد على أن المنطقة تشهد تحولاً رقمياً. تقود زيادة الاستثمار في البنية التحتية وتوفير الخدمات عبر الانترنت الانتقالات التصاعديّة في تصنيفات مؤشر الحكومة الالكترونية بشكل رئيسي.

أما بالنسبة إلى الجزائر فهي كباقي الدول تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي منذ إنشاء مشروع الجزائر الالكترونية 2013. ولقد قدرت نسبة إنجاز مشروع الجزائر الالكترونية 2013 بنسبة 28٪ سنة 2018. إلى جانب اسم المشروع تم تعديله ليصبح "الجزائر الإلكترونية"، لأنه أصبح من المستحيل تحديد موعد نهائي لتحقيق مثل هذا الهدف. ولقد بينت الدراسة ما يلي:

- الانتقال حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية من المرتبة 130 سنة 2018 إلى المرتبة 120 سنة 2020 وذلك ضمن 193 دولة شملتها الدراسة. محرزة بذلك تقدما بعشر درجات؛
- أضعف مؤشر لتنمية الحكومة الالكترونية هو مؤشر الخدمة عبر الانترنت؛
- أفضل مؤشر لتنمية الحكومة الالكترونية هو مؤشر رأسمال بشري؛
- بقاء الجزائر ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة مثل تونس والمغرب فتونس مثلا تحتل مركز متقدم جدا 91 والمغرب 106.

#### التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

- تطوير الخدمة عبر الانترنت من خلال اعتماد آخر التكنولوجيات الحديثة؛
- تقوية الربط الجغرافي بالانترنت عالية التدفق؛
- تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- التأكيد على أهمية زيادة استخدام التقنيات الرقمية والبنى التحتية للاتصالات في الحياة اليومية؛
- على السلطات العامة أن تميل أكثر فأكثر إلى وضع الاستراتيجيات الرقمية في صميم برامج العمل الخاصة بهم؛
- توفير برامج حماية البيانات والمعلومات التي تخص المواطنين في كافة التعاملات عن طريق وضع التشريعات القانونية اللازمة واعتماد التوقيع الالكتروني.

## المراجع

### 1. المراجع باللغة العربية

- الأمم المتحدة، (2020) مسح الحكومة الالكترونية 2020 الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة: لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- بريزة عبد السلام، مؤشرات حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية يومي 23 و 24 أفريل 2018، ميله: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ص.ص.2-21.
- توفيق غفصي، (2019)، إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول –بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر: مجلة دفاتر اقتصادية.ص.ص.342-357.
- جميلة سلامي، يوسف بوشي، (2019)، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، المجلد 10، العدد2، الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية، ص.ص.944-967.
- خواترة سامية، (2021) التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها، المجلد 58، العدد2، الجزائر: المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية.ص.ص.103-126.
- رفيقة بن عيشوبة، (2018)، تنمية الحكومة الالكترونية في الدول العربية، المجلد2، العدد 19، الجزائر: مجلة الاقتصاد الجديد.ص.ص.64-79.
- عبد القادر مطاي، كريمة بن شنينة، (جوان 2019)، واقع متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلد7، العدد2، الجزائر: مجلة التكامل الاقتصادي، ص.ص.176-192.
- سلمى بشاري، (2020)، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، المجلد 36، العدد 3، الجزائر: Les Cahiers du Cread، ص.ص.577-612.
- فتيحة فرطاس، (2016)، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، العدد 15، المجلد 2، الجزائر: مجلة الاقتصاد الجديد.ص.ص.305-322.

### 2. المراجع باللغة الأجنبية

- Borhane Mohamed Djafer, Soltani Mohamed Reda, l'administration électronique levier de modernisation de l'administration publique, N15 december 2020 , Algeria : the algerian journal of political sciences and international relations,P.P.405-425.

- Lounes Houda , (2018), l'administration électronique en Algérie, entre plan et réalisations, , Volume 11/N 2, Algérie : Revue des sciences Economiques, de Gestion et sciences Commerciales, P.P.496-506.